

الإنفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها

رغبة في تعزيز وتنمية الروابط الإجتماعية والإقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الجامعة من وجوب قيام تعاون وثيق فيما بين دول الجامعة في الشؤون الإقتصادية والمالية .

وبهدف تشجيع السياحة العربية بين الدول العربية وإزالة القيود ومعوقات النقل الدولي للركاب عبر الطرق بين دول الجامعة العربية ، ومع الأخذ في الإعتبار مبدأ المعاملة بالمثل ، فقد إتفقت الدول العربية الموقعة أدناه على الآتي :

مادة (1)

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المبينة إزاء كل من :

- 1- السلطة المختصة : الجهات الرسمية المنوط بها في كل دولة من الدول العربية الأطراف بالإتفاقية تطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة بتنفيذ هذه الإتفاقية .
- 2- الناقل : هو الشخص الطبيعي أو الإعتباري من إحدى الدول العربية الأطراف في هذه الإتفاقية والمرخص له وفقاً لقوانين وأنظمة دولته للقيام بالنقل الدولي للركاب على الطرق .
- 3- الراكب : هو الشخص الذي يقصد التنقل بغرض الزيارة أو التجارة أو العمل أو السياحة أو لأي غرض آخر .
- 4- وسيلة النقل : كل ما يسير على الطرق بعجلات بواسطة قوة آلية (مركبة) مسجلة في إحدى الدول العربية الأطراف في هذه الإتفاقية ومصروح باستخدامها من قبل السلطة المعنية في بلد طرف في هذه الإتفاقية لنقل الركاب وتشمل ما يلي :
أ- السيارات الخاصة : المركبات المعدة للإستعمال الشخصي وبقيادة مالكيها أو من يفوضه رسمياً .

ب- الحافلات : المركبات المعدة لنقل ما يزيد على ثمانية ركاب عدا السائق ، ويجب أن تتوفر فيها جميع الشروط الفنية والمتعلقة بالسلامة وراحة الركاب والسلامة المرورية ، ولا يتجاوز عمرها الافتراضي عشر سنوات من تاريخ الصنع .

ج- سيارات الأجرة : المركبات المعدة لنقل ثمانية ركاب وما دون بأجر .

5- النقل المنظم : ويقصد به نقل الركاب وأمتعتهم الشخصية من بلد عربي طرف في الإتفاقية على مسارات محددة بمواعيد معلنة وتعرفات نقل إلى بلد عربي آخر طرف في الإتفاقية في خدمة منتظمة للنقل الدولي للركاب فيما بينها من قبل ناقلين مصرح لهم بذلك من السلطات المختصة وأقسام الحركة فيما بينها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة لكل طرف من أطراف الإتفاقية .

6- النقل العابر المنتظم : ويقصد به نقل الركاب من أراضي بلد عربي طرف في الإتفاقية عبر أراضي بلد عربي آخر طرف في الإتفاقية قاصداً بلد عربي ثالث طرف في الإتفاقية وبالعكس دون إنزال أو أخذ ركاب من بلد العبور ، طبقاً لقائمة بأسماء الركاب مسجل بها بيانات كل راكب .

7- النقل السياحي : ويقصد به نقل مجموعة واحدة من الركاب وأمتعتهم الشخصية لسفرة سياحية واحدة في خط سير رحلة محددة بحيث تبدأ في بلد تسجيل المركبة وتنتهي في بلد طرف آخر دون إنزال أو أخذ ركاب على طول خط سير الرحلة ورجوع الحافلة إما بنفس المجموعة من الركاب أو فارغة .

8- تعرفة النقل : ويقصد بها الأجرة التي يدفعها الراكب مقابل نقله وأمتعته الشخصية .

9- الأطراف المتعاقدة : حكومات الدول العربية الأطراف في الإتفاقية .

مـ (2) مادة

تسري أحكام هذه الإتفاقية على نقل الركاب (العام - الخاص - السياحي) على الطرق إنطلاقاً ووصولاً إلى أراضي أي من الأطراف المتعاقدة بوسائل النقل أو مروراً عبرها .

مـ (3) مادة

تتعهد الأطراف المتعاقدة بموجب أحكام هذه الإتفاقية بتسهيل حرية مرور وسائل النقل بلوحاتها وركابها وأمتعتهم الشخصية .

مـ (4) مادة

يلتزم سائقوا وسائل النقل بحيازة الوثائق التالية عند قيادتهم لمركباتهم في أراضي أي من الأطراف المتعاقدة الأخرى :

1. جواز سفر ساري المفعول يحتوى على التأشيرات اللازمة إذا تطلب الأمر .
2. رخصة (إجازة) قيادة دولية سارية المفعول أو رخصة محلية معترف بها من قبل الأطراف المتعاقدة مطابقة لنوعية المركبة التي يقودها .
3. رخصة سير (شهادة تسجيل) سارية المفعول للمركبة التي يقودها .
4. دفتر مرور دولي ساري المفعول ومعتمد لدى الأطراف المتعاقدة .
5. بيان تسجيل الأمتعة يتضمن عددها ، ووزنها التقريبي ، وإسم الراكب وعنوانه وإسم الناقل وعنوانه ، وإسم الوكيل المحلي في بلد المقصد وعنوانه .
6. قائمة الركاب تتضمن أسماءهم وجنسياتهم وأرقام جوازات سفرهم تقدم عند طلب السلطة المختصة .
7. وثيقة تأمين على المركبة تغطي الرحلة من بدايتها وحتى نهايتها تشمل المسؤولية المدنية تجاه الغير والسائق والركاب وتكون صادرة من إحدى شركات التأمين المعتمدة في بلد العبور وبلد وصول الأطراف في هذه الإتفاقية .

مـ (5) مادة

يجب أن تكون عمليات النقل الخاضعة لأحكام هذه الإتفاقية مغطاة بتأمين من بداية الرحلة حتى نهايتها على أن يكون صادراً من إحدى شركات التأمين المعتمدة في دول العبور والوصول .

مـ (6) مادة

يكون للناقلين التابعين لأطراف المتعاقدة وكلاء محليون للنقل المنتظم في بلد المقصد الطرف في الإتفاقية وذلك لتسهيل إجراءات تنفيذ عمليات نقل الركاب الخاضعة لأحكام هذه الإتفاقية .

مـ (7) سادة

لايسمح لوسائل النقل العام المسجلة لدى أي من الأطراف المتعاقدة دخول أراضي أي من أطرافها الأخرى وهي فارغة لنقل الركاب إلا بمقتضى تصريح مسبق من السلطة المختصة .

مـ (8) سادة

لايجوز استخدام وسائل النقل المسجلة لدى أي من الأطراف المتعاقدة في ممارسة النقل العمومي بين نقطتين داخل أراضي أي طرف آخر من أطراف هذه الإتفاقية .

مـ (9) سادة

يكون دخول وسائل النقل المختلفة عبر المنافذ الرسمية لأي من الأطراف المتعاقدة ويجوز لهذه الأطراف أن تلتزم وسائل النقل القاصدة أو العابرة لأراضيها بخط سير محدد .

مـ (10) سادة

تقدم الأطراف المتعاقدة كافة التسهيلات للركاب و وسائل نقل الركاب بما يدعم هذه الإتفاقية .

مـ (11) سادة

لايجوز لوسائل النقل التابعة لأحد الأطراف المتعاقدة البقاء في أراضي طرف متعاقد آخر بعد إنتهاء المدة المسموح بها إلا بتصريح خاص من السلطة المختصة في ذلك الطرف .

مـ (12) سادة

مع عدم الإخلال بالقوانين والتشريعات الوطنية فإنه في حالة ارتكاب الناقل التابع لأي من الأطراف المتعاقدة أي مخالفة لأحكام هذه الإتفاقية ، فللطرف الذي ارتكب فوق أراضي المخالفة حق إتخاذ الإجراءات التالية :

- توجيه إنذار للناقل المخالف في المرة الأولى .
 - الحرمان المؤقت من ممارسة الناقل على أراضيه لمدة ثلاثة أشهر كحد أقصى عند القيام بالمخالفة للمرة الثانية .
 - الحرمان بصورة دائمة في حالة التكرار .
- وعلى السلطة المختصة في البلد الذي ارتكب المخالفة فوق أراضيه إبلاغ السلطة المختصة في بلد الناقل المرخص له بالنقل من قبله بالإجراء المتخذ بحقه وللناقل المخالف الحق في التظلم من الإجراءات المتخذة بحقه خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك .**

مادة (13) سادة

- أ- يصدر الناقل للركاب تذاكر سفر فردية يوضح فيها اسم الراكب وعنوانه ورقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر وجهة سفره واسم الناقل وعنوانه .
- ب- يصدر الناقل بيان تسجيل أمتعة الركاب تتضمن عدد وطبيعة الأمتعة المسلمة إليه ووزنها التقريبي واسم الراكب وعنوانه واسم الناقل وعنوانه .

مادة (14) سادة

- أ- يكون الناقل مسؤولاً عن سلامة الركاب المنقولين بمركبته طالما هم موجودون بداخلها ويحدد في وثيقة التأمين قيمة التعويض عن الوفاة أو الإصابة أو الأضرار الناجمة عن الحوادث أثناء عملية النقل ويلزم الناقل بدفع تلك التعويضات للركاب .
- ب- يلتزم الناقل بدفع التعويض عن ضياع أو نقص أو حدوث عيب في الأمتعة ويخضع التعويض لقيمة وحالة الأمتعة وقت التسليم بشرط إبلاغ الناقل وإثبات الحالة بمحضر في حينه .

مادة (15) سادة

- يحق للراكب المتضرر من ضياع أو نقص أو حدوث عيب في أمتعته المطالبة بالتعويض ، وتكون الجهة التي يتم مطالبتها هي الناقل أو ممثلة القانوني في مركزه الرئيسي أو وكالة المعتمد في بلد الطرف المتعاقد الآخر .

ويسقط الحق في طلب التعويض عن تلف أو ضياع أو نقص أو حدوث عيب في الأمتعة عند التأخير في إبلاغ الناقل أو وكيله مدة ستين يوماً من تاريخ إثبات الحالة بمحضر .

مـ (16) سادة

القانون الواجب تطبيقه للمطالبة بالتعويض عن ضياع أو تلف أو نقص أو حدوث عيب في الأمتعة يكون هو قانون بلد الإنطلاق أو بلد الوصول أيهما الذي يكتشف فيه ضياع أو تلف أو نقص أو حدوث عيب في تلك الأمتعة .

مـ (17) سادة

تخضع وسائل النقل المسجلة لدى أي من الأطراف المتعاقدة عند وجودها في أراضي طرف متعاقد آخر وكذلك سائقوها وركابها لكافة الأنظمة والقوانين المرعية لدى هذا الطرف ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه الإتفاقية .

مـ (18) سادة

يعفى كل طرف متعاقد وسائل النقل المسجلة في البلدان الأطراف المتعاقدة الأخرى عند دخولها أو عبورها لأراضيه من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها أو الجهة الجابية لها عدا رسوم الخدمات الفعلية ، ويتم تبادل قوائم برسوم الخدمات بين الأطراف المتعاقدة .

مـ (19) سادة

يسمح بتحويل الإيرادات الناتجة عن النقل الدولي للركاب في بلد طرف متعاقد بوسائل نقل مسجلة في بلد طرف آخر بموجب عملات قابلة للتحويل من قبل البنوك والمصارف المرخص لها لدى الأطراف المتعاقدة وطبقاً لأنظمة وقوانين تحويل العملة المعمول بها لدى كل طرف .

مـ (20) مادة

للأطراف المتعاقدة أن تمنح بعضها البعض بالإتفاق فيما بينها تسهيلات أكثر مما هو وارد في هذه الإتفاقية بشرط ألا يعيق ذلك عمليات النقل التي تتم في ظل هذه الإتفاقية .

مـ (21) مادة

تعفي من الضرائب والرسوم كميات الوقود والزيوت الموجودة فقط في الخزانات الأصلية بوسائل النقل الداخلة أو العابرة وكذلك الإطارات المطاطية وقطع الغيار الاحتياطية لغرض إصلاحها ، على أن لا تكون ذات صفة تجارية .
ويجب أن يعاد تصدير قطع الغيار المستعملة وكذلك تلك التي تم إستبدالها أو أن تعمد تحت مراقبة الجمارك التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

مـ (22) مادة

تكون هذه الإتفاقية متاحة للدول العربية للتوقيع عليها وتخضع للمصادقة من الدول الموقعة عليها طبقاً لأنظمتها الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

مـ (23) مادة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الإتفاقية أن تنضم إليها بعد دخولها حيز النفاذ ، بإعلان يرسل إلي الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ إنضمامها إلي الدول الأطراف المتعاقدة .

مـ (24) مادة

تصبح هذه الإتفاقية نافذة المفعول بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق تصديق أو إنضمام سبع من الدول العربية .

مـ (25) مادة

بعد مصادقة أو إنضمام سبع دول على هذه الإتفاقية ، تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لأي دولة تنضم إليها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الإنضمام .

مـ (26) مادة

1. يجوز لأي طرف أن يعلن عن رغبته في الإنسحاب من هذه الإتفاقية بوثيقة مكتوبة تودع لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
2. يعتبر الإنسحاب نافذ المفعول في حق تلك الدول بمضى ستة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة الإنسحاب لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
3. عندما يخطر طرف متعاقد بالإنسحاب من هذه الإتفاقية طبقاً للفقرة (1) من هذه المادة فإن التزامه بأحكام هذه الإتفاقية فيما يتعلق بأية عملية دخول أو عبور جرت قبل تاريخ نفاذ الإنسحاب يظل قائماً .

مـ (27) مادة

1. تشرف على تنفيذ هذه الإتفاقية لجنة من ممثلي الأطراف المتعاقدة ، تجتمع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ الإتفاقية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وبمشاركة ممثل للإتحاد العربي للنقل البري كمراقب ، وتتخذ اللجنة قرارات ملزمة بموجب أحكام النظام الداخلي لمجلس وزراء النقل العرب بشأن المشاكل الناجمة عن تفسير وتطبيق هذه الإتفاقية ، وذلك بأغلبية ثلثي الأصوات وإذا تعذر إتخاذ أو تنفيذ هذه القرارات يعرض الأمر على مجلس وزراء النقل العرب في أول إجتماع له لإتخاذ مايراه مناسباً .
2. تجتمع اللجنة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدعوة من الأمانة العامة ويمكن لأي طرف متعاقد إستضافة إجتماع اللجنة بدعوة منه ترسل للأمانة العامة .

مـ (28) مادة

1. يجوز إقتراح تعديل هذه الإتفاقية من طرف متعاقد أو أكثر على أن يعرض الإقتراح على اللجنة الفنية المشار إليها في المادة (27) من هذه الإتفاقية لتقديم التوصيات بشأنه .

2. تعتبر التعديلات نافذة المفعول بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع سابع طرف متعاقد لوثائق التصديق على تلك التعديلات لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

مـ (29) سادة

ينتهي سريان هذه الإتفاقية إذا أصبح عدد الأطراف المتعاقدة أقل من سبعة لأي فترة تبلغ إثني عشر شهراً متتالية بعد دخولها حيز النفاذ .

مـ (30) سادة

يتولى أمين عام جامعة الدول العربية إبلاغ الدول العربية بما يلي :

- أ- الدول التي قامت بالتوقيع والتصديق طبقاً للمادة (22) من هذه الإتفاقية .
- ب - الدول التي قامت بالإنضمام طبقاً للمادة (23) من الإتفاقية .
- ج- تاريخ بدء سريان الإتفاقية طبقاً للمادة (24) من هذه الإتفاقية .
- د- الدول التي ترغب بالانسحاب من الإتفاقية طبقاً للمادة (26) من هذه الإتفاقية .
- هـ- الدول التي قامت بالانسحاب من الإتفاقية طبقاً للمادة (26) من هذه الإتفاقية .
- و- أي تعديل يعتبر نافذاً طبقاً للمادة (28) من هذه الإتفاقية .
- ز- إلغاء الإتفاقية طبقاً للمادة (29) من هذه الإتفاقية .

مـ (31) سادة

يتم إيداع النسخة الأصلية لهذه الإتفاقية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي تقوم بتسليم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المصدقة عليها أو المنضمة إليها.

حررت هذه الإتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في يوم الموافق

وتأييداً لما تقدم وقع المندوبين المفوضون ، المبينة أسماؤهم فيما بعد على هذه الإتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبإسمها .

أسماء الحكومات

- المملكة الأردنية الهاشمية .
- دولة الإمارات العربية المتحدة .
- مملكة البحرين .
- الجمهورية التونسية .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- جمهورية جيبوتي .
- المملكة العربية السعودية .
- جمهورية السودان .
- الجمهورية العربية السورية .
- جمهورية الصومال .
- جمهورية العراق .
- سلطنة عمان .
- دولة فلسطين .
- دولة قطر .
- جمهورية جزر القمر المتحدة .
- دولة الكويت .
- الجمهورية اللبنانية .
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
- جمهورية مصر العربية .
- المملكة المغربية .
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .
- الجمهورية اليمنية .